الغرق احيانا الى صاحبه ودفع الهلاك عن ماله لكن عليه اعادتها الى ما كانت فيه
اذا امن الغرق فان لم يعد صار ضامنا له رجل بنى حائطا في كرم رجل بغير
امر صاحب الكرم فهدم اعلى وجهين اما ان كان التراب لاقته له او له
قيمة ففي الوجه الاول الحائط لصاحب الكرم والثاني معين لانه لم يصر
غاصبا للتراب وفي الوجه الثاني الحائط للثاني وعليه قيمة التراب لانه صار
غاصبا للتراب فصار ضامنا له رجل دفع ثوبه كرباسي الى رجل ليقصره فذهب
القصار ولم يجد الخبز وحمله الى بيت من يقصد فيه اثياب فرق منه فهذا
على وجهين اما ان لف الثوب على الخبز كما يلف الثوب بالمنديل على ما جعل فيه
او عقده او جعل تحت ابطه ودس فيه الخبز ففي الوجه الاول يضمن لانه استعمل
الثوب لمنفعة يستعمل لها فصار غاصبا وفي الوجه الثاني رجل دفع الى
خياط كرباسا ليخيط له قميصا فخاط قميصا فاسدا فعليه الثوب بلا فساد
ولبسه ليس له ان يضمنه لان اللبس لكون رضا بالاخذ رجل دش الغاني والا
سواق على ما يضمن المسألة قدمت في باب المعاملة بعلامة النون لكن جاز بعض
المختار انه لا باس لتسكين الغبار فاما الزيادة على ذلك لا يحل اجار بيت
حين لاحد هما عليه بناء واحد والاخر بناء قديما فاراد صاحب البناء
الواحد ان يجعل على بنائه القديم بناء اخر وليس لصاحبه فله ان يفعل مثل ما
عمل شريكه لان الجدار بينهما على السواء رجل مات وترك عينا ودينا وعليه دينا في
ايدي وليصل الورثة الا الدين لم يكون الثوب في الاجرة فالقياس ان
يكون للورثة لانه صار موروثا وفي الاستحسان ان روى قبل الموت فالثوب له
وان روى بعد الموت فالثوب للوارث لان لم يكن قصاصا بما عليه لم يجز الاول
لانه باق وفي الوجه الثاني جرى لانه قايم مقام الموت رجل له على آخر

درهم فاخذ من ماله مثل حقه قال ابو نصر محمد بن سلام وتصير غاصبا ويصير
ما اخذ قصاصا عليه لانه اخذ بغير امره والمختار انه لا يصير غاصبا لانه
اخذ باذن الشرع لكن يصير مضمونا عليه الطريق قضا الدين هذا فلو
اخذ من الغريم غير صاحب الدين ودفع الى صاحب الدين اخذ الشافعي قال محمد
بن سلمة رحمه الله الغريم بالخيار ان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن صاحب الدين
لان الاول غاصب والثاني غاصب او غير صاحب لكن مضمون عليه فان اختار
تضمين الاخذ لم يصير قصاصا بما عليه وان اختار تضمين صاحب الدين
ودفع الى صاحب الدين قال نصير بن يحيى رحمه الله لا خيار له وصار قصاصا
لان الاخذ كالمعين على اخذ حقه وما قال محمد بن سلمة رحمه الله البيع قال ابو
نصر وما قاله ابو نصر اصح البيع بالقول المختار وعليه الفتوى رجل ساق حمار
عليه وقر حطب وكان رجل واقف في الطريق ان سمع وقال استياقا فالقا
رسيه برد برق او كوشت كوشت فهذا على ثلثة اوجه اما ان سمع قاصا
به الحطب فتفرق فيه او سمع الا انه لم يتهيا ان يتنحى عن الطريق لصبق المارة حتى
اصابه الحطب فخرق الثوب ففي الوجه الاول والثاني يضمن وفي الوجه الثالث لا
لانه تخرق في سوقه فكان كالمعتاد بخيانته في الوجه الثاني رضي بتلك الخيانة
رجل هدم بيته ولم يبن والحيران يتنظرون بذلك هل يجبر صاحب البيت على البناء
اذا كان قادرا الان لهم ولاية دفع الضرر هكذا ذكره هنا والمختار
انه ليس له ذلك ان لم يجبر على بناء ملكه ان رجل دخل الحمام ووضع الثياب
وصاحب الحمام خرج واخذ ثياب نفسه ولبس ثياب غيره وصاحب الحمام
يرى انها ثيابه ثم اخرج صاحب فقال ليس هذا ثيابي فقال الحمامي خرج
رجل من الحمام ولبس الثياب وظننت انها ثيابه ضمن صاحب الحمام لانه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)